مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

- تطورات الدور الروسي في الشرق الأوسط في القرن ٢١
- التداعيات الإقليمية للاجتياح الأمريكي للعراق
- الحوار بين حماس وفتح.. الواقع والتحديات
- قراءة نقدية في تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية في الوطن العربي
- تقارير، مراجعات، بيبلوغرافيا

مسودة وثيقة مكافحة الإرهاب رؤية عسكرية

السنة السابعة العدد ٢٢ شتاء ٢٠٠٢/٢٠٠٣

مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـواد الحمـد

هيئة التحرير

أحمد البرصان عبد الفتاح الرشدان

السنة السابعة العـدد ٢٢ شتاء ٢٠٠٢/٢٠٠٣

المحتويـــات

المقال الافتتاحـــي

٧ ◆ التداعيات الإقليمية للاجتياح الأمريكي المتوقع للعراق
..... هيئـــة التحـــرير

البحـــوث والمقـــــالات

١٥ ◆ تطورات الدور الروسي في الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين
..... نورهان الشيخ

٤١ ◆ انعكاسات أزمة المياه في الشرق الأوسط على الوطن العربي
..... منذر خدام

تقـــاريـــــــــــر

٦٣ ◆ الحوار بين حركتي حماس وفتح.. الواقع والتحديات
..... وحدة البحوث والدراسات

٧٣ ◆ العلاقات النازية-الصهيونية (١٩٣٣-١٩٤٢)
..... حياة الحويك عطية

٩٧ ◆ متابعات عملية السلام في الشرق الأوسط
..... محمد عبد الفتاح

١١٥ ◆ قراءة نقدية في تقرير التنمية الإنسانية للأمم المتحدة في الوطن العربي
..... طلال عتريسي

١٢٥ ◆ على هامش مؤتمر السلام الصومالي في نيروبي
..... عبيدة فارس

وثـــائـق

١٤٣ ◆ مسودة مشروع وثيقة مكافحة الإرهاب وفق المفهوم العربي والإسلامي

١٦١ **رسائل جامعية**

١٦٩ **مراجعـــــــات**

١٧٧ **بيبلوغرافيا**

الملخص الإنجليزي للعدد

تطورات الدور الروسي في الشرق الأوسط مطلع القرن الحادي والعشرين

نورهان الشيخ*

مقـــدمـــة

تزامن رحيل الرئيس الروسي بوريس يلتسين ووصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى قمة السلطة في روسيا** مع مطلع القرن الحادي والعشرين. ومع تـــأكيد القيـــادة الروسية الجديدة على ضرورة استعادة روسيا لمكانتها في مصـــاف القـــوي الكـــبرى وممارسة دور فاعل ومؤثر في الشئون الدولية والإقليمية، أثيرت التساؤلات حول الدور المرتقب لروسيا في الشرق الأوسط. ومع نجاح بوتين في تحقيق درجات متزايدة مـــن الاستقرار الاقتصادي والسياسي على الصعيد الداخلي، ومع النشاط الدبلوماسي الواضح الذي قام به على الصعيد الخارجي، تنامت التوقعات والآمال العربية في إعـــادة تفعيـــل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، وما يمكن أن يحدثه ذلك من توازن مطلـــوب باعتبار روسيا قوة مؤيدة للشرعية والتسويات العادلة لقضايا المنطقة. كما بدأ الحديـــث عن مجالات التعاون المتاحة بين روسيا ودول المنطقة، وتتابعت زيارات القادة العـــرب لموسكو، ومن أبرزها زيارة العاهل الأردني، والرئيس الجزائري، والرئيس المصـــري والرئيس الفلسطيني وأمير قطر إلى جانب عدد من رؤساء الوزراء ووزراء الخارجيـــة والوفود البرلمانية والعسكرية العربية ، وذلك في محاولة لتفعيل الدور الروســـي فـــي المنطقة، وفتح آفاق جديدة للتعاون مع روسيا على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين.

إلا أن المدقق في السلوك الروسي تجـــاه الشـــرق الأوســـط خـــلال العـــامين الماضيين يتبين استمرار مجموعة من التوجهات وإن أصبحت أكثر وضوحاً وفاعليـــة من ذي قبل، وهي:

أولاً: استمرار تراجع أهمية الشرق الأوسط في أولويات السياسة الخارجية الروسية.

---

* أستاذة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

** قدم يلتسين استقالته في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٩٩، وتولي بوتين السلطة قائمـــاً بأعمال رئيس الجمهورية حتى انتخب رئيسا للبلاد في مارس ٢٠٠٠

ثانياً: محدودية المصالح الروسية في المنطقة.
ثالثاً: استمرار السياسية المتوازنة ومحدودية الدور الروسي تجاه القضية الفلسطينية.
رابعاً: استمرار التأييد الروسي للعراق.
خامساً: دعم وتطوير التعاون مع إيران.
سادساً: تفعيل التعاون مع عدد من الحلفاء التقليدين في المنطقة.
سابعاً: محاولة فتح آفاق جديدة للتعاون مع الأردن.
ثامناً: استمرار التوجه نحو تطوير العلاقات مع دول الخليج.
تاسعاً: الانفراج في العلاقات الروسية-التركية.

وستتناول الدراسة بالبحث والتحليل هذه التوجهات للوقوف على الدوافع الروسية وراء كل منها.

أولاً: استمرار تراجع أهمية الشرق الأوسط في أولويات السياسة الخارجية الروسية

على مدي ما يزيد على أربعة عقود، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وفي إطار ما سمي بالحرب الباردة والمنافسة مع الولايات المتحدة والسعي للحيلولة دون انفرادها بالهيمنة على الشئون العالمية احتل الشرق الأوسط مكانة هامة في أولويات السياسة الخارجية السوفيتية، وكانت الاعتبارات الأيديولوجية هي الحاكمة لعلاقة الاتحاد السوفيتي وسياسته تجاه الشرق الأوسط. فقامت السياسة السوفيتية آنذاك على مساندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد الأحزاب الشيوعية ودعمها. وقد كان هذا عاملاً أساسياً في فشل الاتحاد السوفيتي في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية في المنطقة.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى تراجع أهمية الشرق الأوسط في أولويات السياسة الروسية. فقد أدي تفاقم الأزمات الداخلية السياسية والاقتصادية وانشغال القادة الروس بترتيب الأوضاع في الداخل، إلى جانب الظروف الصحية للرئيس يلتسين خاصة خلال فترة رئاسته الثانية إلى تراجع القضايا

الخارجية بصفة عامة، وقضايا الشرق الأوسط خاصة في أولويات القيادة الروسية. وحدث نوع من الانكفاء النسبي على الداخل. ومن ناحية أخرى، سيطر التوجه نحو الغرب، ولا سيما في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة، على أولويات السياسة الروسية، مما دعم من هذا التراجع.

وقد أكد بوتين، عقب توليه السلطة، على ضرورة استعادة هيبة روسيا على الصعيدين الإقليمي والدولي وتبوء روسيا مكاناً مناسباً في صفوف الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين. وقام بنشاط دبلوماسي ملحوظ في إطار السعي لتحقيق ذلك. إلا أنه من الواضح أن اهتمام بوتين الأصيل جاء بتعميق التعاون مع الدول الآسيوية بصفة عامة إلى جانب الدول الأوربية. أي أن منطقة أوروبا وآسيا التي تمثل المجال الجغرافي لروسيا باعتبارها دولة أورآسيوية تصدرت اهتمامات القيادة الروسية، واحتلت قمة أولويات السياسة الروسية تجاه العالم الخارجي. وظل الشرق الأوسط يحتل مرتبة أقل أهمية في هذا الإطار بل إن الشرق الأوسط (إلى جانب أفريقيا) ظل المنطقة الوحيدة التي لم يقم بوتين بزيارتها رغم أنه وعد بذلك.

ويرتبط ذلك في واقع الأمر بمصالح روسيا في منطقة الشرق الأوسط التي لا تشكل في الحقيقة قوة دافعة للاهتمام بالمنطقة.

ثانياً: محدودية المصالح الروسية في المنطقة

وضع بوتين الاستقرار الاقتصادي والسياسي الداخلي على قمة أولوياته وعمل على توظيف السياسة الخارجية لخدمة الإصلاح الاقتصادي مما أدى إلى تحسن ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية، ودرجة يعتد بها من الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

وفي هذا الإطار تهيمن الاعتبارات الاقتصادية على أولويات المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل فيما يلي:

١- تنشيط صادرات السلاح الروسي للمنطقة

في إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية في النهوض الاقتصادي تم التركيز على التوسع في مبيعات الأسلحة ليس فقط إلى الأسواق

التقليدية للسلاح الروسي ولكن بفتح أسواق جديدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة صادرات السلاح من ٣,٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى٤,٤ مليار دولار عام ٢٠٠١.

في هذا الإطار يكتسب الشرق الأوسط أهمية خاصة من حيث كونه سوقاً هامة للأسلحة الروسية. فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتي كان أكبر مصدر للأسلحة إلى الشرق الأوسط (٢٧,٣%من إجمالي صادرات السلاح للمنطقة) وذلك خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٩. إلا أن مبيعات السلاح الروسية انخفضت لتمثل ١٠% فقط من إجمالي مبيعات الأسلحة للمنطقة خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣، لتحتل روسيا بذلك المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للسلاح للمنطقة، وذلك بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.(١)

وتسعي روسيا إلى استعادة مكانتها كمصدر رئيسي للسلاح في المنطقة، وذلك من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة، ودعم التعاون العسكري مع إيران، ومحاولة فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي التي تعتبر سوقاً تقليدياً للولايات المتحدة والدول الغربية.

٢-جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية، ولا سيما من دول الخليج العربي

شهدت الأوضاع الاقتصادية في روسيا تحسناً تدريجياً قد يشجع رجال الأعمال والمستثمرين العرب على الاستثمار في روسيا. فقد اعتبر عام ٢٠٠٠ أفضل سنة للاقتصاد الروسي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، فللأول مرة تم تحقيق فائض في الموازنة الفيدرالية مما أتاح خدمة الدين الخارجي للدولة دون قروض خارجية إضافية، وارتفع حجم الإنتاج الصناعي بمقدار ٩%، وزادت الصادرات بنسبة ٣٨%.(٢)

٣- تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة، وزيادة الصادرات الروسية من السلع والمواد الخام إلى دول المنطقة.

ولم تنجح روسيا حتى الآن في تحقيق أهدافها ومصالحها المرجوة كاملة في المنطقة. فباستثناء حالتي إيران والعراق ما زالت أسواق السلاح العربية في معظمها حكراً على الولايات المتحدة والدول الغربية، كما أن الاستثمارات العربية في روسيا ضئيلة جداً، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتجارة البينية بين روسيا ومعظم الدول العربية.

وفي هذا الإطار يمكن فهم وتفسير توجهات السياسة الروسية في المنطقة، كما يمكن تفهم محدودية الدور الروسي في بعض القضايا، وهي تلك التي لا تمس المصالح الروسية على نحو مباشر. في حين يشهد الدور الروسي تفعيلاً ملحوظاً في البعض الآخر، نظراً للمصالح الحيوية والمباشرة التي تكمن فيها.

ثالثاً: استمرار السياسة المتوازنة ومحدودية الدور الروسي تجاه القضية الفلسطينية

يتسم الموقف الروسي الرسمي من القضية الفلسطينية بالوضوح والثبات والتوازن القائم على عدم التحيز الواضح لأحد الطرفين. فعلى حين تحتفظ روسيا بعلاقات طيبة مع إسرائيل فإنها في الوقت نفسه حريصة على علاقاتها مع العالم العربي. وتؤكد روسيا دوماً على تأييدها للحق الفلسطيني وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات الموقعة كافة، والمحافظة على مرجعية مدريد، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام. وأن قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨ تعد الأساس لإحلال السلام في المنطقة، كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. وقد نددت روسيا بإعادة احتلال إسرائيل للأراضي الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية واعتبرته عملاً يصعد من المواجهة بين الجانبين. كما أيدت خطة تينت-ميتشل التي تدعو إلى وقف العنف وتهدئة الأوضاع واستئناف المفاوضات. وعبر بوتين صراحة في إبريل ٢٠٠٢ عن استياءه من ممارسات القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ولا سيما في جنين، وعبر عن قلقه على مصير الرئيس عرفات.(٣)

ورغم تأييد روسيا للحق الفلسطيني إلا أن دورها الفعلي في هذا الصدد يظل محدوداً من حيث الوجود والفاعلية، ولا يتجاوز عادة المساعي الحميدة ومحاولة التوفيق، وغالباً ما يقتصر على مجرد السلوك اللفظي.

كما تفتقر الجهود الروسية المبذولة إلى الاستمرارية، وعادة ما تبرز في إطار الأزمات التي تمر بها عملية التسوية، بهدف أساسي هو استمرار هذه العملية اكثر من حرصها على إحراز تقدم ملحوظ فيها.

فقد جاء أول تحرك دبلوماسي ملحوظ لروسيا في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عقب مذبحة الخليل في فبراير ١٩٩٤ حين قام أحد المستوطنين الإسرائيليين بقتل ٢٥ فلسطينياً كانوا يصلون في المسجد، حيث تقدمت روسيا آنذاك بمجموعة من المقترحات والمبادئ لعقد مؤتمر دولي ثان للسلام في الشرق الأوسط في مدريد (مدريد٢). كما اقترحت إرسال مراقبين دوليين للضفة الغربية وقطاع غزة لحماية المواطنين. وقام فيكتور بوسوفاليوك نائب وزير الخارجية الروسي لشئون الشرق الأوسط بعدد من الجولات في المنطقة بهدف تنشيط مباحثات السلام.[٤] إلا أن هذه المقترحات لم تلق قبولاً لدي كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد شهد الدور الروسي في عملية التسوية السلمية تراجعاً واضحاً خلال العامين التاليين، ولكن عقب تولي يفغيني بريماكوف وزارة الخارجية كانت هناك محاولات لتنشيط هذا الدور وتفعيله. ففي عام ١٩٩٧ تم تعيين فيكتور بوسوفاليوك مبعوثاً دائماً خاصاً بعملية السلام في الشرق الأوسط فقام بعدة زيارات للمنطقة، وقام بريماكوف بجولة في المنطقة في أكتوبر ١٩٩٧ بهدف استئناف المباحثات وإخراج عملية التسوية من الأزمة التي كانت تمر بها عقب تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء في إسرائيل.[٥]

إلا أن احتدام الأزمة الاقتصادية في روسيا في أغسطس ١٩٩٨، ثم استبعاد بريماكوف من رئاسة الوزراء أدى إلى الانكفاء النسبي على الداخل وتراجع الدور الروسي مرة أخرى.

ويمكن تفسير هذا التذبذب والمحدودية في الدور الروسي بالنظر إلى عدة اعتبارات:

أولها: الهيمنة الأمريكية على شئون الشرق الأوسط ولا سيما عملية التسوية السلمية، وحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد في هذه العملية، وذلك منذ مبادرة كارتر في أكتوبر ١٩٧٧. صحيح أن أزمة الخليج فرضت ضغوطاً دولية وإقليمية من أجل تضافر الجهود وتدخل الأطراف المؤثرة كافة من أجل التسوية السلمية للصراع، إلا أنه كان واضحاً منذ البداية أن الاتحاد السوفيتي هو "الراعي الثاني" لعملية السلام بعد الولايات المتحدة، وأن دوره محدود

وشكلي. كما أن الولايات المتحدة عادت لتنفرد بدور الوسيط الأوحد في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، والأردنية-الإسرائيلية ولم يكن لروسيا دور في الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وقد تأكد ذلك عندما لم توجه دعوة للرئيس بوتين لحضور مؤتمر شرم الشيخ بشأن عملية التسوية السلمية عام ٢٠٠٠.

والواقع أن القيادة الروسية تدرك أن الولايات المتحدة هي الفاعل الأساسي في المنطقة وفي عملية السلام، ولا تسعي إلى منافسة الولايات المتحدة في ذلك. وقد عبر بوتين عن ذلك صراحة حين ذكر أن سياسة روسيا قائمة على "التعاون" مع الولايات المتحدة وليس "المواجهة"، ودعا إلى أن تكون هناك مشاركة روسية أمريكية في الجهود الرامية إلى إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط.(٦)

ثانيها: افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الأطراف المختلفة للصراع وخاصة الجانب الإسرائيلي. فما يقال عن اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل، وأنهم ورقة ضغط في يد روسيا، هو أمر ينقصه الدقة، ويحتاج إلى تدقيق. فصحيح أن عدد المهاجرين الروس في إسرائيل يبلغ حوالي مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ ٦,٢ مليون نسمة وينخرطون في حزب للناطقين بالروسية وهو حزب "إسريل با" الذي يرأسه ناتان شارانسكي، كما أن لديهم عدداً من الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية ولا سيما هؤلاء الذين هاجروا في مطلع التسعينات. إلا أنه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها في مواجهة إسرائيل، حيث لا يكترث هؤلاء كثيراً بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية في المنطقة، ولا يمكن التعويل على ولائهم لروسيا باعتباره أمراً مشكوكاً فيه. وتدرك روسيا هذه الحقيقة جيداً خاصة في وقت يشهد النفوذ اليهودي داخل روسيا درجات متزايدة من محاولات التحجيم منذ وصول بوتين إلى السلطة. وكان النفوذ اليهودي قد شهد نمواً ملحوظاً في عهد الرئيس السابق بوريس يلتسين مما أثار معارضة ذوي الاتجاهات القومية والشيوعية.

وفي إطار هذه المعطيات يظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية مع التأييد الكامل للحق الفلسطيني، وضرورة التسوية السلمية للنزاع، وأن ظل الدور الروسي في هذا الإطار محدوداً للغاية، ويقتصر عادة على السلوك اللفظي.

رابعاً: استمرار التأييد الروسي للعراق

يعتبر الموقف الروسي من العراق نموذجاً واضحاً لمدي ارتباط السياسة الروسية بمصالحها في المنطقة ولا سيما تلك الاقتصادية منها، وكيف أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساس للسياسة الروسية في الشرق الأوسط.

ويتخذ التأييد الروسي للعراق بعدين أساسين:

أولهما: ضرورة تخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ أغسطس ١٩٩٠ تمهيداً لرفعها.

وقد سبق لروسيا أن خرقت الإجماع الدولي في سبتمبر ١٩٩٧ عندما امتنعت عن التصويت على مشروع قرار لمجلس الأمن يتعلق بتحميل العراق مسئولية التأخير في بيع النفط، حيث رأت روسيا أن لجنة العقوبات هي المسئولة عن ذلك، ولا يجوز معاقبة العراق عليه.(٧) كما عارضت المشروع البريطاني الذي تدعمه الولايات المتحدة في مجلس الأمن، ويتضمن فرض نظام جديد لعقوبات الأمم المتحدة على العراق فيما يعرف بـ " العقوبات الذكية"، انطلاقاً من كونه "مشروعاً أحادي الجانب، حيث يشتمل على بنود للتضييق على العراق، في حين لم يذكر شيئاً عن البرامج العسكرية للعراق ولا يتضمن أفقا لرفع العقوبات".(٨) كذلك قامت روسيا في سبتمبر ٢٠٠٠ باستئناف رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد.

وفي يونيو ٢٠٠١ طرحت روسيا مشروع قرار داخل مجلس الأمن يربط تجميد العقوبات الدولية مع ضرورة نشر منظومة للرقابة على نزع السلاح في العراق على أساس القرارات الدولية. ويتضمن ذلك إقامة نظام لمراقبة الأسلحة العراقية، ورفع العقوبات بعد ١٨٠ يوماً بناء على توصية يتقدم بها كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة. إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا المشروع، كما فشلت روسيا في

إقناع بغداد بالسماح بدخول المفتشين الدوليين للأراضي العراقية مقابل تخفيض العقوبات، وهو ما انعكس بوضوح خلال زيارة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي لموسكو في يناير ٢٠٠٢.(٩)

ثانيهما: رفض استخدام القوة ضد العراق

فقد أدانت روسيا الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق في يناير ويونيو ١٩٩٣، وديسمبر ١٩٩٨، وفبراير ٢٠٠١. كما عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المعاونة للإرهاب ونقلها إلى ما تسميه بالدول المارقة، وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان. وحذر الرئيس بوتين الولايات المتحدة من شن هجوم عسكري من جانب واحد إذا كانت ترغب في الحفاظ على الائتلاف الدولي الذي حشدته ضد الإرهاب. ورفض بوتين مفهوم "محور الشر" الذي طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية،(١٠) وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن في قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان إذ أن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فوري. ولكن يجب ألا يكون هناك أي استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية. وأعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق في دعم منظمات إرهابية عالمية بما في ذلك تنظيم القاعدة كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بإنتاجها.(١١)

ولكن رغم معارضة روسيا لتوجيه ضربات للعراق تظل قدرتها على الحيلولة دون ذلك من الناحية الفعلية محدودة. فصحيح أن روسيا عضو دائم في مجلس الأمن، ويمكنها استخدام حق الفيتو ضد محاولة الولايات المتحدة استصدار قرار بهذا الشأن، إلا أن الولايات المتحدة على الأرجح لن تلجأ إلى مجلس الأمن، وسوف تقوم بتوجيه ضرباتها للعراق متجاوزة بذلك الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وفي هذه الحالة فإن روسيا لن تقدم على الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة، وسوف يقتصر الأمر على مجرد الإدانة اللفظية والشجب كما حدث في مرات سابقة.

هذا ويمكن تفسير الموقف الروسي المؤيد للعراق في ضوء المصالح الاقتصادية لروسيا في العراق، والتي تتمثل في:

١-أن العراق مدين لروسيا بنحو ٧ مليار دولار، وتأمل روسيا في استعادة هذه الديون إذا ما تم رفع العقوبات عن العراق.(١٢)

٢-في إطار القرار رقم ٨٦٠ الصادر من مجلس الأمن والمعروف بـ "النفط مقابل الغذاء" وقعت شركات روسية عقوداً لشراء ٤٠٠ ألف برميل من النفط العراقي يومياً أي حوالي ٢٥% من كميات النفط العراقي المسموح بها.(١٣) كما أن حوالي ٧٠% من مجمل العقود التي عقدتها وزارة النفط العراقية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، و ٥٠% من الصفقات التي أبرمتها وزارة الصناعة والثروات الطبيعية تعود للشركات الروسية.(١٤) كذلك، وفي إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. بدأت شركات روسية في يناير ٢٠٠٢ في تنفيذ أعمال تركيب المعدات الأساسية لمحطة كهرباء اليوسفية التي بدأت في تنفيذها عام ١٩٨٩، إلا أن العمل توقف بها بعد أن تعرض الموقع للتدمير أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١.(١٥)

٣-أن هناك مجموعة من العقود المبرمة بين روسيا والعراق تقدر قيمتها بنحو ٢٠ بليون دولار مؤجل تنفيذها لحين رفع العقوبات عن العراق. ومن أهمها اتفاق استثمار حقول النفط في غرب القرنة جنوب العراق وتقدر قيمته بـ ٣.٨ بليون دولار. وقد تم توقيعه في مارس ١٩٩٧، وتبلغ مدة العقد ٢٣ عاماً لتطوير حقل القرنة الذي يقدر حجم احتياطه من النفط بين ٧-٨ بلايين برميل، وسيجري تطويره على أساس المشاركة في الإنتاج الذي يقدر بـ ٦٠٠ ألف برميل يومياً. على أن يكون نصيب الجانب الروسي ٧٥%، والعراقي ٢٥%.(١٦) كذلك، العقود الخاصة باستثمار حقول شمال الرميلة، واستكمال خطوط الأنابيب بين بغداد والناصرية.

٤-أن رفع الحظر سيؤدي إلى توسع كبير في حجم التبادل التجاري بين روسيا والعراق، والذي قدر في عام ٢٠٠١ بنحو ١,٥ مليار دولار.

٥-كانت العراق سوقاً أساسياً للسلاح الروسي، فقد قدمت روسيا للعراق مفاعلاً نووياً وأسلحة تقدر قيمتها بـ ٢,٥ بليون دولار أثناء حربها مع إيران.(١٧) وتطمح روسيا إلى أن تقوم بإعادة تسليح العراق وذلك بعد رفع العقوبات عنه، ويتضمن ذلك مدة بالأسلحة الحديثة وبقطع الغيار والخبراء وقيامها بالتدريب وغير ذلك.

وفي ضوء هذه الاعتبارات كان حرص روسيا على العمل لرفع العقوبات عن العراق نظراً لأنها تمس المصالح الروسية على نحو مباشر، حيث قدرت خسائرها خلال العشر سنوات الماضية من جراء هذه العقوبات بنحو ٣٠ مليار دولار. وقد عبر وزير الخارجية الروسي إيجور إيفانوف بقوله: "إن روسيا قد تضررت من جراء فرض العقوبات على العراق، ولهذا فهي معنية برفع العقوبات بأسرع ما يمكن".[١٨] ومن ثم فسيظل التأييد الروسي للعراق والعمل على رفع العقوبات عنه، أحد أبرز أبعاد الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط.

خامساً: دعم وتطوير التعاون مع إيران

منذ بدء التعاون بين روسيا وإيران في مطلع التسعينات تعرضت روسيا لضغوط شديدة من جانب الولايات المتحدة في محاولة لثني روسيا عن التعاون مع إيران في المجالات العسكرية والتقنية، وكانت مصالح روسيا الاقتصادية هي الدافع لها على المضي قدماً في هذا التعاون. إلا أنه في عام ١٩٩٥، ونتيجة للضغوط الأمريكية المتواصلة، تم توقيع اتفاق سري بين رئيس الوزراء الروسي-آنذاك-فيكتور تشرنوميردين وآل جور نائب الرئيس الأمريكي يقضي بتوقف موسكو عن تزويد إيران بأي أسلحة تقليدية متطورة بدءاً من عام ٢٠٠٠. ولكن على عكس ما كان متفقاً عليه، وما كانت تتوقعه وتأمله واشنطن فقد شهدت العلاقات الروسية الإيرانية تطوراً مطرداً على الصعيدين العسكري والاستراتيجي منذ وصول بوتين إلى السلطة.

ففي ديسمبر ٢٠٠٠ قام وزير الدفاع الروسي بزيارة إيران في أول زيارة من نوعها منذ الثورة الإسلامية معلناً استئناف التعاون العسكري بين البلدين، وهو ما مثل خرقاً صريحاً لاتفاق تشرنوميردين-آل جور، ورغم الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة والانتقادات الحادة التي وجهتها لموسكو إلا أن هذا لم يثن روسيا عن عزمها، وجاءت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لموسكو في مارس ٢٠٠١ لتؤكد عمق العلاقات بين البلدين، وثبات التوجه الروسي نحو تعزيز التعاون مع إيران في مختلف المجالات.

فعلى الصعيد السياسي، هناك تفاهم واضح بين البلدين حول عدد من القضايا. أولها، موقف البلدين الرافض للغطرسة الأمريكية، ومحاولة الولايات المتحدة فرض هيمنتها على الشئون الدولية، بل والتدخل في الشئون الداخلية للبلدين وثانيها التفاهم

الروسي الإيراني حول تطورات الأوضاع في أفغانستان. أما ثالث هذه القضايا فيتعلق بدول آسيا الوسطي والقوقاز، حيث ترغب موسكو في تحييد الموقف الإيراني من التيارات الأصولية التي تجتاحها وتعتبرها روسيا تهديداً لمصالحها وأمنها القومي. كما ترغب إيران في احتواء أي نزاعات عسكرية محتملة في تلك المنطقة قد تشكل تهديداً للأمن القومي الإيراني. وأخيراً، يأتي الموقف الإيراني من الأزمة الشيشانية ليكلل هذا التفاهم والتقارب بين البلدين حيث أعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أن إيران لا تندد بما تفعله القوات الحكومية الروسية في جمهورية الشيشان وتري ضرورة البحث عن حل سياسي لا يهدد وحدة الأراضي الروسية.

أما على الصعيد الاقتصادي فإن لكلا البلدين اهتمامات ومصالح اقتصادية مشتركة في تطوير إنتاج البترول والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين، والحد من تغلغل القوي الأخرى، ولا سيما الولايات المتحدة وإسرائيل في هذه المنطقة. وتعتبر قضية بحر قزوين إحدى القضايا الأساسية المطروحة في العلاقات الروسية الإيرانية وذلك منذ أوائل القرن ١٩. وقد ظلت معاهدة عام ١٩٢١ بين الاتحاد السوفيتي وإيران هي الإطار القانوني الحاكم لبحر قزوين حتى انهيار الاتحاد السوفيتي حيث أصبحت أذربيجان وتركمانستان وقازاقستان دولاً مستقلة تشارك الدولتين الحقوق في استغلال ثروات بحر قزوين، ومن ثم كان من الضروري وضع إطار قانوني جديد لتنظيم استغلال هذه الثروات.[١٩] إلا أن خلافاً في وجهات النظر أعاق التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، حيث تؤيد روسيا وقازاقستان وأذربيجان تقاسماً للبحر يتناسب مع طول شواطئ كل بلد، وهو ما يعطي إيران حصة بنسبة ١٣%، في حين تطالب إيران في المقابل أن يتم تقاسم ثروات البحر بالتساوي بين الدول الخمس بنسبة ٢٠% لكل دولة. كما أن هذا يمنح إيران حقوقاً في حقول نفطية تطالب بها أذربيجان. أما تركمانستان فلم تتبن موقفاً واضحاً من القضية.

وجدير بالذكر أن هذه المنطقة تحتل المرتبة الثانية بعد منطقة الخليج العربي من حيث كميات النفط الكامنة بها، وتشير بعض التقديرات إلى أن إجمالي ما يكمن من النفط في هذه المنطقة وجزء من روسيا متاخم لبحر قزوين يبلغ نحو ٣٠ مليار طن، يضاف إليها ٢٠ مليار طن تحويها المناطق الساحلية من هذه الأراضي. ويفسر هذا

تكالب شركات النفط الأمريكية للعمل في هذه المنطقة، وتدرك روسيا وإيران خطورة ذلك وتسعيان للحد من الوجود الأمريكي في المنطقة.

ومن ناحية أخرى هناك عدة اتفاقات موقعة بين البلدين بهدف زيادة التبادل التجاري بينهما الذي بلغت قيمته ٥٤٦ مليون دولار عام ١٩٩٩.[٢٠] كما تم إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة لدفع التعاون الاقتصادي بين البلدين وتنشيطه، والذي ما يزال دون مستوي التعاون في المجالات الأخرى.

ورغم أهمية التفاهم والتعاون بين البلدين، على الصعيدين السياسي والاقتصادي فإن ابرز مجالات التعاون وأكثرها أهمية للبلدين يظل هو المجال التقني. وكانت بداية التعاون في هذا المجال عام ١٩٨٩ خلال زيارة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني لموسكو، حيث تم توقيع برنامجٍ للتعاون في المجالات الاقتصادية والتقنية وفي مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكان من المفترض أن يعقب ذلك إبرام عدد من الاتفاقات لكي يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ. إلا أن تلاحق أحداث انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى تأجيل توقيع هذه الاتفاقات حتى عام ١٩٩٢، حيث وقع البلدان اتفاقيتين، أولاهما: اتفاقية التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وثانيتهما تتعلق ببناء محطة نووية في إيران لتوليد الطاقة الكهربائية والمعروفة بمفاعل بوشهر.[٢١]

وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على روسيا ليثنيها عن إتمام الصفقة الخاصة بمفاعل بوشهر تخوفاً من استخدامه في أغراض غير سلمية. إلا أن روسيا أصرت على إتمام الصفقة انطلاقاً من عدة اعتبارات:

أولاً: الاعتبارات الاقتصادية حيث تبلغ قيمة هذه الصفقة حوالي مليار دولار، ويعمل بها حوالي ١٠ آلاف من الخبراء والمتخصصين الروس.

ثانياً: أن إيران عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وذلك في عام ١٩٧٩. هذا إلى جانب عدم وجود أي مؤشرات أو دلائل على وجود برنامج نووي عسكري في إيران وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش مكثفة في إيران خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٤ استجابة لطلب الولايات المتحدة، ولم يكتشف

المفتشون ما يفيد عزم إيران على صنع قنبلة نووية، وأكدت الوكالة أن التعاون الروسي الإيراني يتم وفقا للقوانين والمعاهدات الدولية.

ثالثاً: أن روسيا لم تكن هي الدولة الأولي التي تتعاون مع إيران في هذا المجال حيث كانت شركة سيمنس الألمانية قد بدأت في محطة بوشهر إلا أن العمل في المشروع توقف بعد الثورة الإسلامية في إيران، كما كانت الولايات المتحدة تزود إيران باليورانيوم الذي وصل تركيزه ٩٣%.(٢٢)

رابعاً: أن الولايات المتحدة قامت بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التي تقوم روسيا بتزويدها لإيران، وأن الولايات المتحدة ترفع شعار "منع الانتشار النووي" من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التكنولوجيا النووية واستبعاد روسيا من هذه السوق.(٢٣)

وقد بدأت روسيا العمل في مفاعل بوشهر في أوائل عام ١٩٩٦. كما أعلن الرئيس خاتمي خلال زيارته لموسكو أنه بمجرد الانتهاء من مفاعل بوشهر سيتم توقيع عقد بشأن مفاعل كان قد تم الاتفاق بشأن إنشائه في إيران.

هذا، ويأتي المجال العسكري ليكلل التعاون الاستراتيجي بين البلدين حيث تعتبر إيران سوقاً هامة وواعدة بالنسبة لصادرات السلاح الروسية. وقد أكد الرئيس الروسي بوتين أن "روسيا ستمضي قدماً في بيع أسلحة دفاعية لإيران"، وان "لإيران الحق في ضمان قدراتها الدفاعية وأمنها، وأن تعاونهما في المجال العسكري لخدمة أهداف دفاعية بحتة".

وفي هذا الإطار تم الإعداد لعقود وصفقات جديدة من الأسلحة الروسية لإيران تقدر بـ ٧ مليار دولار.(٢٤) وتتضمن بيع إيران أنواع حديثة من الدبابات والغواصات والمقاتلات ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى إضافة إلى تحديث ما بحوزتها من أسلحة سوفيتية الصنع وتدريب العسكريين الإيرانيين في الأكاديميات الروسية.(٢٥)

ويمكن تفسير النمو المطرد في العلاقات العسكرية بين البلدين في ضوء مجموعة من المصالح المشتركة للبلدين. فمن ناحية، تسعي روسيا إلى استعادة مكانتها في سوق السلاح، وزيادة حصتها في هذا السوق وذلك نظراً إلى ما تمثله عائدات

تجارة السلاح من مورد لا غني عنه بالنسبة لروسيا ولا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها. وقد أشار الرئيس الروسي بوتين إلى ذلك صراحة أشاد بثمار تعاون روسيا مع عدد من الدول في ميدان التقنيات العسكرية .

مما سبق يتضح مدي عمق التعاون الروسي الإيراني وأهميته بالنسبة للبلدين. كما يمكن التنبؤ باستمراره ونموه على نحو ملحوظ في المستقبل.

سادساً: تفعيل التعاون مع عدد من الحلفاء التقليدين

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي شهدت العلاقات الروسية مع عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة، ولا سيما سوريا وليبيا تقلصاً ملحوظاً، حيث فشل الطرفان في إعادة هيكلة علاقاتهما على نحو يكفل لها الاستمرارية في ظل الأسس المصلحية الجديدة التي وضعتها روسيا لسياستها في المنطقة بصفة عامة.

وعقب وصول بوتين للسلطة، وفي إطار سعيه لاستعادة علاقات موسكو بعدد من حلفائها السابقين وتفعيل التعاون العسكري والاقتصادي معهم، أبرز بوتين اهتماماً واضحاً بتطوير العلاقات مع حلفاء روسيا التقليديين في المنطقة. ومن ناحية أخرى، فإن الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي شهدته روسيا منذ وصول بوتين للسلطة شجع هذه الدول على إعادة فتح قنوات التعاون مع موسكو، وذلك على النحو التالي:

أولاً: سوريا

كانت سوريا إحدى أكبر الدول المستوردة للسلاح الروسي في السبعينات والثمانينات. وقد ظل عجز سوريا عن دفع الديون المستحقة عليها للاتحاد السوفيتي والتي تقدر بـ ١٠ مليار دولار،[٢٦] وحاجة روسيا إلى السداد في ظل أزمتها الاقتصادية الطاحنة هذا إلى جانب الخلاف بين البلدين حول أسعار الأسلحة ورغبة سوريا في الحصول على التخفيضات والتسهيلات في الدفع التي كانت تحظى بها في ظل الاتحاد السوفيتي عقبة أساسية تعوق تطوير العلاقات بين البلدين، ولا سيما في ظل الضغوط الأمريكية والإسرائيلية الشديدة لثني روسيا عن المضي قدما في تعاونها العسكري مع سوريا.

وكان البلدان قد وقعا في ٢٧ إبريل ١٩٩٤ اتفاقية تقوم روسيا بمقتضاها بتزويد سوريا بأسلحة دفاعية وقطع غيار،[٢٧] وهو ما أدى إلى هجوم شديد من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل. كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ثلاث شركات روسية زودت سوريا بالأسلحة في عام ١٩٩٩ وهو ما اعتبرته دمشق وموسكو خطوة عدائية من جانب واشنطن ضد البلدين.[٢٨]

كما توصل الطرفان إلى اتفاق لجدولة الديون الروسية على أن تقوم دمشق بتسديد قيمة أي صفقات جديدة بالعملة الصعبة بالإضافة إلى تصدير منتجات سورية إلى روسيا.[٢٩] وفي عام ١٩٩٩ وقع البلدان اتفاقية للتعاون العسكري والتقني تضمنت النص على تزويد سوريا بأشهر أنواع الأسلحة وتحديث ما لديها من أسلحة سوفيتية الصنع. كما تضمنت زيارة وزير الدفاع السوري لموسكو في مايو ٢٠٠١ وإجراء مباحثات حول عقد اتفاقيات جديدة لاستيراد أسلحة روسية.[٣٠] وقد أكدت روسيا على رغبتها واستعدادها لدعم التعاون العسكري وتطويره مع سوريا، وذلك بالنظر إلى العائد الاقتصادي لذلك، حيث قدر الاتفاق بشأن تحديث الترسانة السورية فقط بـ ٢٠ مليار دولار.

ثانياً: ليبيا

كان الاتحاد السوفيتي السابق المصدر الرئيسي للأسلحة لليبيا إلى جانب مشاركته في عدد من مشروعات استخراج النفط فيها. إلا أنه عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وصدور قرار مجلس الأمن بفرض العقوبات على ليبيا عام ١٩٩٢ وفي إطار التوجه الغربي الذي كان مسيطراً على السياسة الروسية في تلك الفترة، التزمت روسيا بتطبيق العقوبات الدولية، وقامت بسحب الخبراء العسكريين الروس في ليبيا (١٤٠٠ خبير وفني). كما أعلنت وقف مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا الأمر الذي أدى إلى تجميد العلاقات فيما بين البلدين. إلا أنه نتيجة للمعارضة الداخلية الشديدة لهذا التوجه الذي تبناه الرئيس يلتسين ووزير خارجيته اندريه كوزيرف عادت روسيا وعارضت قرار تشديد العقوبات المفروضة على ليبيا في نوفمبر ١٩٩٣، وهددت باستخدام الفيتو ضد القرار.[٣١] مما أدى إلى الانفراج النسبي في العلاقات بين البلدين. كما أدى اعتراف ليبيا في يوليو ١٩٩٥ بان روسيا هي الوريث لديون ليبيا للاتحاد

السوفيتي السابق والتي تقدر بـ ٣,٨ بليون دولار إلى إعطاء دفعة قوية للعلاقات بينهما، فوقع البلدان عدة اتفاقات للتعاون في مجالات استخراج النفط والغاز والبنية الاقتصادية تقدر قيمتها بمليار ونصف المليار دولار.[٣٢] كما وافقت روسيا في أكتوبر ١٩٩٧ على مساعدة ليبيا على الاحتفاظ بمركز الأبحاث النووي في تاجورا غرب طرابلس وصيانته، وتم إنشاء لجنة التعاون الروسي الليبي في العام نفسه. ولكن رغم هذا ظل التعاون بين البلدين محدوداً نسبياً مقارنة بما يمكن أن يكون عليه وبما كان عليه، بالفعل في ظل الاتحاد السوفيتي.[٣٣]

وعقب وصول بوتين إلى السلطة أبرز اهتماما كبيرا بتفعيل التعاون مع ليبيا. وقد انعكس ذلك في زيارة وزير الخارجية الروسي إيجور إيفانوف لليبيا في مايو ٢٠٠١، وزيارة يفجيني بريماكوف بوصفه المبعوث الشخصي للرئيس بوتين لليبيا في الشهر التالي لزيارة إيفانوف وتأكيده حرص القيادة الروسية على دعم وتطوير العلاقات الروسية الليبية في مختلف المجالات.[٣٤] وقد أكد بوتين استعداد موسكو للمشاركة الواسعة لإعادة إعمار البنية التحتية للاقتصاد الليبي.[٣٥] وتبرز أهمية ذلك بالنظر إلى استمرار المقاطعة الأمريكية والغربية لليبيا رغم تنفيذها القرارات الدولية، وصدور أحكام بشأن مواطنيها المتهمين بالتورط في قضية لوكربي.

ثالثاً: الجزائر

ارتبطت الجزائر بعلاقات سياسية واقتصادية قوية مع الاتحاد السوفيتي واحتل التعاون التقني العسكري موقعا هاما في العلاقات بين البلدين. ومن المعروف أن بضعة آلاف من الخبراء الروس يعملون ولسنوات طويلة، في الجزائر في مختلف المجالات، وذهب الكثير منهم ضحية لعمليات العنف الجارية في الجزائر. كما تلقي عشرات الآلاف من الجزائريين التعليم والتدريب في المعاهد الروسية. إلا أن العلاقات بين البلدين تأثرت بشدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.

وقد حرص بوتين على تفعيل تلك العلاقات وإحياء الروابط القديمة. وقد أعطت زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لموسكو في إبريل ٢٠٠١ دفعة قوية للعلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، ولا سيما التقنية والعسكرية. وكانت الجزائر قد استوردت في الأشهر القليلة التي سبقت الزيارة دفعة من المقاتلات التي استغنت

عنها القوات المسلحة الروسية في إطار عملية الإصلاح التي بدأها بوتين. كما تم التوقيع خلال الزيارة على اتفاقية للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، وتم بحث صفقات جديدة للأسلحة. وتري روسيا في الجزائر شريكا استراتيجيا ونقطة ارتكاز لإرساء علاقات روسية اقوي وأوسع في شمال إفريقيا.(٣٦)

رابعاً: مصر

كان لزيارة الرئيس مبارك إلى موسكو في إبريل ٢٠٠١ أكبر الأثر في العادة الدفء إلى العلاقات المصرية الروسية بعد فترة ساد فيها الفتور النسبي، وهي المرة الثانية التي ينجح الرئيس مبارك في تصحيح مسار العلاقات بين البلدين ودفعها قدما. فعند وصوله إلى السلطة عام ١٩٨١ كانت العلاقات المصرية السوفيتية قد تدهورت على نمو ملحوظ وصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في سبتمبر ١٩٨١. وقد استطاع الرئيس مبارك التخفيف من حدة التوتر القائمة بين البلدين آنذاك واستئناف العلاقات بينهما في سبتمبر ١٩٨٤.

وقد نجحت زيارة الرئيس مبارك الأولي لروسيا في فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في سبتمبر ١٩٩٧ في كسر حدة الفتور النسبي الذي ساد العلاقات بينهما. إلا أنها لم تعط دفعه قوية للعلاقات بين البلدين لاعتبارات تتعلق بالجانب الروسي حيث كانت روسيا تعاني من عدم الاستقرار السياسي وتعتصرها أزمة اقتصادية حادة هذا فضلا عن الظروف الشخصية والصحية للرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، التي كانت تحد من قدرته على فتح آفاق للتعاون والتفاعل مع غيره من القادة.

ومع وصول الرئيس بوتين إلى السلطة أصبح المناخ مهيأً لتطوير العلاقات المصرية الروسية إلى المستوي الذي تتيحه مقومات هذه العلاقة، والإمكانات المتاحة لكلا البلدين، والخبرة التاريخية السابقة للتعاون بينهما في فترة الخمسينات والستينات. فمصر تعي أهمية السوق الروسية التي يستوعب كميات كبيرة ومتزايدة من السلع الاستهلاكية التي يماثل الكثير منها بنود الصادرات المصرية، هذا فضلاً عن تفاوت القدرات الشرائية في هذا السوق، مما يتيح المجال لشريحة كبيرة من المستهلكين تتناسب دخولهم مع مستوي تصدير السلع المصرية. ومن ثم تسعي مصر إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وتنشيط الصادرات المصرية إلى روسيا حيث يعاني

الميزان التجاري عجزاً واضحاً لصالح روسيا بلغ عام ٢٠٠٠ (٤٣٨,٩ مليون دولار). فقد قدرت الواردات المصرية في روسيا خلال هذا العام بـ ٤٤٣,٨ مليون دولار مقابل ٤,٩ مليون دولار فقط من الصادرات المصرية إلى روسيا. ويمكن تفسير ضآلة الصادرات المصرية إلى روسيا .في ضوء مجموعة من الاعتبارات أهمها تلك المتعلقة بالنقل، والمنافسة الشديدة التي تواجهها المنتجات المصرية في السوق الروسية من جانب السلع الأوروبية والأمريكية بل والآسيوية، وذلك في ظل انفتاح السوق الروسية على العالم، وعدم قدرة المصدرين المصريين على مسايرة التغيرات التي طرأت على الأسواق الروسية. هذا فضلاً عن عدم وجود معارض دائمة للمنتجات المصرية بروسيا، والتركيز الواضح على العاصمة موسكو دون أخذ بقية الأقاليم الروسية التي تعتبر قوة استهلاكية كبرى في الاعتبار.

وقد نجحت زيارة الرئيس مبارك في التوصل إلى عدة اتفاقات تشكل، إلى جانب الاتفاقات السابقة التي اتفق على تفعيلها، إطارا يمكن من خلاله للمصدرين العمل على زيادة صادراتهم إلى روسيا وتذليل العقبات التي تكتنف ذلك.

كما نجحت الزيارة في جذب مشاركة روسيا في عدد من المشروعات التنموية في مصر أبرزها تلك الخاصة بتحلية مياه البحر والاستفادة من الأملاح الناتجة عنها، وتطوير مراكز البحوث النووية وإقامة مؤسسة للاستفادة من النظائر والسكروم،والتعاون في مجال صناعة الأدوية والصناعات الكيمائية والتعدين لحقول الغاز التي اكتشفت بمصر مؤخراً.

كذلك أسهمت الزيارة في فتح آفاق لعودة التعاون العسكري بين البلدين وهو التعاون الذي يتمتع بإمكانيات كبيرة للتطوير في ضوء استعداد الجانب الروسي لزيادة التعاون العسكري إلى أقصى درجة ممكنة سواء في مجال تحديث الأسلحة الروسية العاملة بالفعل في القوات المسلحة المصرية أو بيع الأسلحة المتطورة أو في مجال التصنيع المشترك. وقد تم خلال الزيارة الاتفاق على التعاون في مجال تصنيع الطائرات.

وقد مثل كل هذا بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات المصرية الروسية تضمنت وضع أسس راسخة للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وبما يحقق

المصالح المشتركة للبلدين، ويمهد لشراكة مصرية روسية وتفاهم استراتيجي واسع النطاق.

سابعاً: فتح آفاق جديدة للتعاون مع الأردن

أثارت زيارات العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين لموسكو في أغسطس ٢٠٠١ ثم في نوفمبر من العام نفسه التساؤل حول دوافع هذه التوجه الأردني نحو روسيا، ولا سيما أن الأردن لم تكن من الدول التي ترتبط بعلاقات تعاون وثيق مع روسيا، ولم تكن أبداً من حلفائها في المنطقة.

والواقع أن هذا التحرك الأردني جاء بهدف أساسي هو تطوير الجيش الأردني وتدعيمه بأسلحة متقدمة تكنولوجيا قد لا تقدم الولايات المتحدة على تزويد الأردن بها لاعتبارات خاصة بالرؤية الأمريكية لتوازنات القوي في المنطقة، وما يجب أن تكون عليه. ولعل تأكيد الرئيس بوتين على أهمية تنشيط تجارة السلاح الروسي، وسعيه الدؤوب لذلك، هيأ المناخ لتطوير التعاون العسكري الروسي والأردني بما يحقق مصالح الطرفين وأهدافها.

ثامناً: استمرار السعي نحو تطوير العلاقات مع دول الخليج العربي

كان الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف هو صاحب الفضل في التفكير في ضرورة تطوير العلاقات السوفيتية مع دول الخليج. وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي أبدت روسيا اهتماما خاصا بتطوير علاقاتها مع دول الخليج، وذلك بهدف جذب رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في روسيا، وفتح الأسواق الخليجية للأسلحة والمعدات العسكرية الروسية، وقد قامت موسكو بتكثيف اتصالاتها عالية المستوي بدول الخليج.

وفي نوفمبر ١٩٩٣ تم إبرام اتفاق دفاعي بين روسيا والكويت لمدة عشر سنوات تضمن إجراء مشاورات منتظمة بين وزارتي الدفاع في البلدين، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة في الخليج العربي، وعقد صفقات أسلحة وتدريب الكوادر العسكرية الكويتية. كما تضمن النص على التزام روسيا بمساعدة الكويت في إزالة الخطر الذي يهدد سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه ورد العدوان عنه.[٣٧] وفي هذا

الإطار تعاقدت روسيا مع الكويت في نوفمبر ١٩٩٣ على صفقات أسلحة تقدر قيمتها بـ ٧٦٠ مليون دولار. كما أجريت مناورات بحرية روسية كويتية لمدة ١٢ يوماً، وذلك في ديسمبر ١٩٩٣.[٣٨]

وإذا كان هذا الاتفاق ذا أهمية اقتصادية لروسيا فانه ذو أهمية أمنية للكويت باعتبارها رسالة موجهة إلى بغداد بان القوي الكبرى في العالم تحمي الكويت بما فيها روسيا الحليف التقليدي للعراق.

وعقب وصول بوتين إلى السلطة استمر التوجه الروسي نحو تطوير التعاون الاقتصادي والعسكري مع دول الخليج مع التركيز على تنشيط تجارة السلاح لدول الخليج. وفي هذا الإطار تقدمت روسيا بعرض إلى كل من الإمارات وقطر يتضمن إمداد الدولتين بأنظمة الصواريخ (أ س ٣٠٠ و أ س ٤٠٠) القادرة على اعتراض صواريخ كروز أو الصواريخ المسماة بصواريخ المسرح والتي لا طابع تكتيكي لها، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.[٣٩] وقد أعلنت الدولتان اهتمامهما بالعرض الروسي، كما كان العرض محل بحث خلال زيارة أمير دولة قطر حمد بن خليفة آل ثاني لموسكو في ديسمبر ٢٠٠١.

ولكن رغم الجهود الروسية المبذولة لتطوير العلاقات مع دول الخليج تظل هذه العلاقات أقل بكثير من المستوي الذي تريده وتسعي إلى روسيا على الصعيدين الاقتصادي والعسكري.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

أولاً: استمرار إحجام المستثمرين ورجال الأعمال الخليجيين عن الاستثمار في روسيا رغم التحسن في الأوضاع الاقتصادية في روسيا والاستقرار السياسي الذي تشهده منذ وصول بوتين إلى السلطة، وذلك نتيجة استمرار التخوف من المجازفة، وعدم الثقة في السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها.

ثانياً: اتجاه دول الخليج إلى الولايات المتحدة والدول الغربية كمصدر للأسلحة والسلع والخدمات، واستيعاب هذه الدول لمعظم الاستثمارات ورؤوس الأموال الخليجية، مما يقلل فرصة روسيا في هذا المجال، ولا سيما مع تقدم التكنولوجيا الغربية وجودة منتجاتها مقارنة بالتكنولوجيا والمنتجات الروسية.

ثالثا: أن التطور الكبير في علاقة روسيا بكل من إيران والعراق قد يمثل إحدى النقـــاط الخلافية التي تضع حائلا بين روسيا ودول الخليج.

تاسعاً: الانفراج في العلاقات الروسية التركية

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي يتنازع العلاقات الروسية التركية اتجاهان:

الأول: هو الاتجاه التعاوني على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، ومثال ذلك الاتفـــاق الموقع بين تركيا وشركة "غاز بروم" الروسية لتزويد تركيا بكمّيات مـــن الغـــاز الطبيعي تقدر قيمتها الإجمالية بـــ ١٣,٥ بليون دولار علـــى مـــدي ٢٥ عامـــا اعتبارا من عام ١٩٩٧. هذا إلى جانب العلاقات التجارية الوثيقة بين البلديـــن. وكذلك التعاون في المجال العسكري، ومن ذلك اتفاق البلدين في إبريـــل ١٩٩٤ على قيام روسيا بتزويد تركيا بنظم دفاعية مضادة للطائرات، وعربـــات مدرعـــة تقدر قيمتها بـــ ٧٥ مليون دولار، يتم سداد ٦٠ مليون منـــها بإســـقاطها مـــن المديونية الروسية لتركيا، وتقوم تركيا بتصدير سلع استهلاكية بالقيمة المتبقيـــة (١٥ مليون دولار).[٤٠]

الثاني: هو التوتر الذي هيمن على العلاقات بين البلدين من آن لأخر نتيجـــة الخـــلاف حول عدد من القضايا الأساسية. وأهمها تبادل الاتهامات بدعم الانفصاليين فـــي البلدين: الأكراد والشيشان. فمن المعروف أن الأقلية الكردية في روســـيا تبلـــغ حوالي نصف مليون نسمة منهم ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ من آسيا الوسطي والقوقـــاز والعراق وإيران موجودون بشكل غير رسمي في روسيا. ويمارس الأكراد نشاطا سياسيا في روسيا، ومن ذلك مؤتمر "تـــاريخ كردســـتان" الـــذي نظمتـــه لجنـــة كردستان وجبهة التحرير القومية الكردية التابعة لحـــزب العمـــال الكردســـتاني المعارض للحكومة التركية، وعقد في ٢٢ فبراير ١٩٩٤. وقد استنكرت تركيـــا رسميا عقد المؤتمر واتهمت روسيا بدعم الأكراد.[٤١]

هذا إلى جانب الاتهامات المتبادلة بمحاولة التدخل في الصـــراع الدائـــر فـــي ناجورنو كراباخ بين أرمينيا واذربيجان. والانتقادات الروسية للتوغل التركي في شـــمال العراق في عام ١٩٩٩، والذي اعتبرته روسيا "غزواً" و "انتهاكا سافرا" لمبادئ القانون الدولي، واعتداء على سيادة العراق وسلامة أراضيه.

يضاف إلى هذا الخلاف بين البلدين حول قضية المرور في المضايق التركية، حيث تريد تركيا وضع قواعد جديدة لتنظيم المرور في المضايق. في حين ترى روسيا أنه لا يحق لتركيا وضع مثل هذه القواعد بشكل منفرد، وأن هذه القواعد تخل بنصوص معاهدة مونترو التي تنص على المرور الحر في المضايق. ومن المعروف أن حوالي ٥٠% من تجارة روسيا تمر عبر هذه المضايق، كما أنها تعتبر منفذاً هاماً للتحركات العسكرية لروسيا إلى البحر المتوسط.(٤٢)

هناك أيضا الخلاف بين البلدين حول التعاون العسكري بين روسيا وقبرص حيث قامت روسيا بتزويد قبرص بدبابات، وعقدت صفقة لتزويدها بصواريخ أرض جو، مما أثار احتجاج تركيا بعد فشل مساعيها للحيلولة دون إتمام الصفقة. كل هذه القضايا الخلافية أدت إلى أن أصبح التوتر هو السمة الغالبة على العلاقات بين البلدين.

وعقب وصول بوتين إلى السلطة بدأ الانفراج النسبي في العلاقات الروسية التركية حيث وقع البلدان في نوفمبر ٢٠٠١ خطة عمل لتعزيز التعاون الثنائي تضمنت التعاون لمكافحة الإرهاب، وهو ما يعني وقف الدعم التركي للقوات الشيشانية.

أعقب ذلك توقيع البلدين اتفاقاً للتعاون العسكري في يناير ٢٠٠٢ تضمن تعزيز التعاون التقني، والتعاون في مجال تدريب العسكريين، والصناعات العسكرية بما في ذلك الأسلحة الاستراتيجية.(٤٣)

خلاصة وآفاق

إن معطيات الدور الروسي على النحو السابق بيانه تفصيلا توضح استمرار التوجهات الأساسية للسياسة الروسية فيما يتعلق بالشرق الأوسط. وإن كانت هذه التوجهات قد شهدت تفعيلا واضحا منذ وصول بوتين إلى السلطة، وذلك بعد الجمود الذي أصاب السياسة الروسية بصفة عامة وتجاه الشرق الأوسط خاصة في أواخر عهد الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن.

فقد أوضحت الدراسة أن الشرق الأوسط ما زال لا يحتل المكانة المأمولة في أولويات القيادة الروسية، ولم تستطع الدول العربية جذب التأييد الروسي للقضايا العربية على النحو الذي تطمح إليه، ويرتبط ذلك بالمصالح الروسية في المنطقة والتي لا زالت محدودة ودون المستوى الذي تسعى روسيا إلى تحقيقه. فلم تسع الدول العربية

إلى ربط روسيا بشبكة من المصالح تستطيع من خلالها التأثير على مسار وتوجـــهات السياسة الروسية وتفعيل دورها في المنطقة. فالاستثمارات العربية في روسيا لا تذكـر، والتبادل التجار بين روسيا والدول العربية ضئيل، كما أن صادرات روسيا من الأسـلحة للدول العربية ما زالت أدنى من المستوى الذي تطمح إليه روسيا.

ولا شك أن تفعيل الدور الروسي في المنطقة وجذب تأييدها الكـامل والفعـال للقضايا العربية يقتضي من الدول العربية التحرك في عدة مجالات:

أولاً: ربط روسيا بشبكة من المصالح الاقتصادية، تصبح قوة دافعة وضاغطة للتحـرك الروسي الفاعل في المنطقة.

ثانياً: القيام بنشاط دبلوماسي وإعلامي عربي مكثف. وتبرز أهمية وضرورة ذلك بالنظر إلى النشاط الإعلامي الواسع لليهود في روسيا وسيطرتهم على العديد من وسـائل الإعلام خاصة المحطات التليفزيونية، وهو أمر بالغ الخطورة على المدى البعيـد. ومن ثم فإن التحرك العربي في هذا المجال يصبح أمراً ضرورياً وملحاً لكي يضمن العرب تعبيرا صادقا عن مصالحهم وقضاياهم، وتعبئة للرأي العام الروســي بمـا يخدم هذه المصالح.

ثالثاً: دعم القوي السياسية الروسية المناهضة للصهيونية وإســرائيل داخـل روسـيا وأبرزها الأحزاب والقوي ذات التوجه القومي والشيوعي.

فمن الضروري التنسيق مع هذه القوي وتوطيد الصلات معها على النحو الذي يخدم القضايا العربية، ولا سيما أن هذه القوي تتمتع بتأييد واسع وبأغلبية داخل الدوما (المجلس الأدنى في البرلمان الروسي)، وهي قوة ضاغطة على القيادة الروسية لا يجب تجاهلها.

إن روسيا تمر بمرحلة تحول هامة في تاريخها، وعلينا نحـن العـرب فـهم معطيات الدور الروسي في المنطقة للمحافظة على مصالحنا، وجذب تأييد دولة كـبري من المنتظر أن يتزايد دورها ويصبح أكثر تأثيرا في الشئون الدولية والإقليمية للقـرن الحادي والعشرين.

الهوامش :

1- Ekaterina Usova, Russia in the Middle East and Central Asia: Dimensions and Problems of a Young Independent State's Foreign Policy, Unpublished Paper, pp.3-4.

٢- صحيفة عمان، ٢٠٠١/٢/٢٥.

٣- الأهرام، ٢٠٠٢/٤/٢١.

٤- الأهرام، ١٩٩٤/٥/٢٤، و ١٩٩٤/٨/٢٠.

٥- الأهرام، ١٩٩٧/٩/٢٠.

٦- صحيفة عمان، ٢٠٠١/١١/١٥.

٧- الحياة، ١٩٩٧/٩/١٤.

٨- الأهرام، ٢٠٠١/٦/٢٨.

٩- صحيفة عمان، ٢٠٠٢/٢/١.

١٠- صحيفة عمان، ٢٠٠٢/٢/١٢.

١١- صحيفة عمان، ٢٠٠٢/٤/١٦.

12- Robert O. Freedman, Moscow and the Middle East since the Collapse of the Soviet Union: A Preliminary Analysis, in Roger E. Kanet & Alexander V. Kozhemiakin, The Foreign Policy of the Russian Federation, New York: Macmillan Press, 1997, P. 147

١٣- الحياة، ١٩٩٧/٤/٣٠

١٤- عمان، ٢٠٠١/١١/٢٨

١٥- عمان، ٢٠٠٢/٢/١

16- Richard F. Staar, Russia and the Islamic Middle East, Mediterranean Quarterly, 1997,P.167

17- Richard K. Herman, Russsian Policy in the Middle East; Strategic Change and Tactical Contradictions, The Middle East Journal , Vol, 48, no.3. Summer 1994, P. 466.

١٨- الأهرام ، ٢٠٠١/٦/٢٨

19- Adam Tarock, Iran and Russia in Strategic Alliance, Third World Quarterly vol. 18, no., 2, 1997, P.215

20- Brenda Shaffer, Partners in Need: the Strategic Relationship of Russia and Iran, Washington: Washington Institalte for Near East Policy, 2001, P.59

21- Ibid, P.73

22- The Economist, Aprial 8th, 1995 P.37.

23- Richard F.Staar, op.cit, P. 166.

24- Le Figaro, 29/12/2000

٢٥- يتضمن ذلك قيام روسيا بتزويد إيران بمقاتلات ميـــج-٢٩، وســوخوي-٢٤ أم كـــي، وغواصات من نوع (كيلو)، وحصول إيران على امتياز انتاج الدبابة تي اثنين. ومنظومات إس-٣٠٠ المضادة للأهداف الجوية، وبوك وتوب مي، وصواريخ إيجلا المتنقلة (عمـان، ٢٠٠٢/٤/٢٣).

26- Robert O. Freedman, op.cit, P. 138.

27- Ibid, P. 138.

٢٨- الأنباء، ١٩٩٩/٤/٢٤.

٢٩- القبس، ١٩٩٩/٧/٤.

٣٠- عمان، ٢٠٠١/٥/٢٦.

٣١- الحياة، ١٩٩٣/١١/١.

٣٢- الأهرام، ٦، ٩، ١٩٩٣/١١/١٢.

٣٣- الأهرام، ١٩٩٥/٨/١.

34- Financial Times, 10 march, 1997.

٣٥- الأهرام، ٢٠٠١/٦/٥.

٣٦- الأهرام، ٢٠٠١/١٠/٣١، ٢٠٠١/١١/٦.

٣٧- السياسة، ١٩٩٣/١٢/٦.

٣٨- الأهرام المسائي، ١٩٩٣/١٢/٢.

39- Richard F. Staar, op. cit, p. 175.

40- Le Monde, 22/3/2001.

41- Elizabeth Fuller, Turkish-Russian Relations (1992-1994), International Relations, vol. 3, no. 18, May 1994, p. 10.

٤٢- الحياة، ١٩٩٩/٥/٢٠.

43- Elizabeth Fuller, op. cit, p 7-9.